أطلق المرحلة الأولى من تشغيل مشروع الطاقة الكهروضوئية في مدينة عدرا الصناعية

الرئيس الأسد: رأس المال الوطني حصراً هو رأس مال شجاع

الذهاب باتجاه الطاقة البديلة هو خيار إستراتيجي ومستمرون بدعم الطاقة التقليدية

الوطن

أطلق الرئيس بشار الأسد يوم الخميس ٢٩ الشهر الفائت المرحلة الأولى من تشغيل مشروع الطاقة الكهروضوئية في مدينة عدرا الصناعية، خلال زيارته للمشروع، الذي يهدف إلى توليد ١٠٠ ميغا واط من الكهرباء عبر الألواح الشمسية عند اكتماله، ويمتد على مساحة تزيد على ٦٦٥ هكتاراً، حيث تم تركيب ما إنتاجه ١٠ ميغا واط حتى الآن، من خلال أكثر من ١٨ ألف لوح شمسي وربط الطاقة المتولدة من هذا المشروع على الشبكة اليوم لتدعم بشكل تراكمي الإنتاج الكهربائي في سورية.

وانطلق العمل في هذا المشروع كاستثمار خاص بالتعاون مع القطاع العام بعد زيارة الرئيس الأسد إلى المدينة الصناعية في عدرا في شهر حزيران ٢٠٢١.

الرئيس الأسد قال في تصريح لقناتي السورية والإخبارية: إذا أردنا أن نتكلم بظروف الحرب وبظروف الحصار فأي مشروع تنموي اقتصادي جديد، سواء كان صغيراً أم متوسطاً أو كبيراً، أي منشأة أيضاً، بغض النظر عن حجمها تمكنت من الصمود خلال هذه الظروف القاسية، خلال نحو ١٢ عاماً، فهو بحد ذاته تحد، التحديات لا تشمل قطاع الكهرباء تحديداً، هي تحديات عامة، هي تحديات التمويل من جانب، وتحديات تأمين المعدات والتجهيزات، لكن مع ذلك أنا لا أفترض بأن كلا الأمرين هما التحديان الأساسيان، التحدي الأكبر الذي نستخلصه من رؤية هذا المشروع هو تحدي الإرادة أولاً، وتغيير نمط التفكير بالنسبة لموضوع الاستثمار، هذا نموذج من النماذج.

وقال الرئيس الأسد: ماذا نستطيع أن نفعل، الجواب موجود أمامنا، هذا هو على الواقع، لكيلا نتحدث بشكل نظري، تمكنا من القيام بشيء ولو في المراحل الأولى، لكن بالعودة إلى الإرادة وطريقة التفكير هو نموذج جديد من التفكير، كان بإمكان القائمين على هذا العمل أي أصحاب رأس المال أن يفكروا بمشاريع استثمارية أسهل، أسهل من ناحية استرداد المال، من ناحية التنفيذ من كل النواحي، مضيفاً: وأقول أسهل ولا أقول أربح لأن المشروع الكهربائي رابح ومستقر، ولكن على المدى الأبعد وليس على المدى القصير، فهذا يعبر عن تغيير في نمط التفكير، هذا نمط آخر أيضاً من طريقة أو نمط جديد من التعاون بين مؤسسات الدولة وبين القطاع الخاص، شراكة بشكل مختلف، فهي تقدم نموذجاً بهذا الجانب، من جانب آخر، هي تجسد ما تحدثت عنه سابقاً في إحدى المرات، في أحد الخطابات عن موضوع رأس المال الوطني.

رأس المال الوطني شجاع

وتابع الرئيس الأسد: رأس المال الوطني حصراً هو رأس مال شجاع، لا يمكن أن يكون رأس مال جباناً ووطنياً، عندما يكون جباناً فهو رأس مال غالباً أجنبي أو لا وطني فهذا هو النموذج، خاطئاً، الحقيقة التسمية الصحيحة هي: طاقة مساعدة، هي طاقة داعمة، في الظرف الحالي ظرف قلة الإنتاج.

طبعاً الدول المتقدمة التي لديها فائض من الطاقة تستخدم الطاقة البديلة، لكن في حالة سورية، وحالة نقص الإنتاج بكل تأكيد سيكون تأثير القليل من الإنتاج ملموساً أكثر من دول أخرى، فمن الطبيعي أن نذهب باتجاه الطاقة البديلة لكي ندعم ما هو متوافر لدينا من الطاقة، هذا جانب، والجانب الآخر، الطاقة البديلة تقدم تقنياً، لأهميتها، ولندعم الطريقة الجديدة بالتفكير حيال كيف يمكن أن ندعم الاستثمار، وكيف يمكن للقطاع الخاص أن يكون مساهماً فعالاً في الاستثمار.

وقال الرئيس الأسد: تحدثنا كثيراً عن موضوع الطاقة البديلة خلال العامين الماضيين، الكثير من الناس اعتقد أن المستقبل سيكون للطاقة البديلة، والدولة ستقوم بإنشاء محطات طاقة بديلة، لا، الوضع ليس كذلك، فالتسمية هي طاقة بديلة، لكنها ليست بديلة للطاقة التقليدية، ولم تصل على مستوى العالم تقنياً لكي تحل محل الطاقة التقليدية، ولكن هي مجرد تسمية، ربما تعطي مفهوماً خاطئاً، الحقيقة التسمية الصحيحة هي: طاقة مساعدة، هي طاقة داعمة، في الظرف الحالي ظرف قلة الإنتاج.

طبعاً الدول المتقدمة التي لديها فائض من الطاقة تستخدم الطاقة البديلة، لكن في حالة سورية، وحالة نقص الإنتاج بكل تأكيد سيكون تأثير القليل من الإنتاج ملموساً أكثر من دول أخرى، فمن الطبيعي أن نذهب باتجاه الطاقة البديلة لكي ندعم ما هو متوافر لدينا من الطاقة، هذا جانب، والجانب الآخر، الطاقة البديلة تقدم تقنياً، يعني منذ عدة عقود كان من غير الممكن أن نتخيل بأن الطاقة البديلة سيكون لها أثر حقيقي على الساحة الوطنية في أي وطن، لكن الآن الوضع أصبح مختلفاً، ونعتقد أنه خلال السنوات القادمة سيكون هناك المزيد من تخفيض للأسعار، والمزيد من القدرة على إنتاج طاقة إضافية على التي من الممكن أن تنتجها تجهيزات اليوم.

الدولة تدعم الطاقة التقليدية

وتابع الرئيس الأسد: بالنسبة لنا في سورية ما زلنا على مستوى الدولة ندعم الطاقة التقليدية على مستوى القطاع العام، ومنذ أشهر قليلة تمت إعادة تأهيل إحدى العنفات في محطة حلب، وهناك محطات أيضاً في طور التأهيل، وستعود للإنتاج خلال أشهر، وربما السنوات القادمة حسب القدرة على توفير القطع التبديلية، لكن الذهاب باتجاه الطاقة البديلة طبعاً هو خيار إستراتيجي، ولكن تأثيره سيكون تراكمياً وليس مفاجئاً وسريعاً، كما هو وضع الطاقة التقليدية.

وقال الرئيس الأسد: الدولة الآن تركز على موضوع إعادة ترميم ما هو قائم، فلدينا محطات موجودة دمرت بفعل الإرهاب، لكن البنية التحتية موجودة، فأولاً البنية التحتية موجودة، وهذا أقل تكلفة، ثانياً سرعة التأثير أكبر بكثير، مثلاً العنفة البخارية في حلب أنتجت مئتي ميغا واط بشكل مباشر بعد تشغيلها، مضيفاً: فالدولة ستذهب بهذا الاتجاه، ولكن القطاع الخاص يستطيع أن يذهب باتجاه محطات الطاقة البديلة، سواء كانت ريحية أم شمسية، من ناحية استثمارية ومن ناحية الفائدة العامة من خلال توليد الكهرباء، إضافة إلى أن القطاع الخاص لديه مرونة بطريقة تعامله مع المستهلكين إن كان التعامل بشكل مباشر.

شراكة بين العام والخاص

وأضاف الرئيس الأسد: نستطيع أن نتحدث عن مرحلة من الشراكة ضرورية بحكم الواقع، لا أريد أن أقول إجبارية أو إلزامية، لكن ضرورية بحكم الواقع باعتبار الدولة الآن هي المالك الوحيد لشبكات النقل والتوزيع، فلا بد أن تكون هناك شراكة الآن بين العام والخاص، ليس بالضرورة الشراكة مع رأس المال وليس أيضاً إدارة المشروع، وإنما بإجراءات المشروع، فيمكن للدولة أن تكون شريكاً، من خلال شراء هذه الطاقة وبيعها بالسعر المدعوم للمستهلك، ومن الممكن في بعض الحالات أن تكون هي موجراً لخطوط النقل والتوزيع، ولكن تكون العلاقة بين المستهلك وبين الشركات بشكل مباشر.

وتابع الرئيس الأسد: الدولة تركز على الطاقة التقليدية، ولكن بالوقت نفسه هي شريك في الطاقة البديلة من خلال امتلاك خطوط الإنتاج، شريك ليس برأس المال، وإنما شريك من خلال تسهيل العملية ودعم المستثمر من جانب، ومن خلال دعم المستهلك من جانب، ليس من الضروري أن يكون جزءاً من رأس المال لأن الدولة في هذه الحالة لا تسعى إلى الربح من خلال هذا القطاع، وإنما تسعى إلى دفعه إلى الأمام، وتسعى إلى دعمه، وليس التربح منه.

ورافق الرئيس الأسد في زيارته إلى المشروع رئيس مجلس الوزراء حسين عرنوس ووزراء الكهرباء والاقتصاد والتجارة الخارجية والصناعة ومحافظ ريف دمشق وأمين فرع حزب البعث العربي الاشتراكي في ريف دمشق وعدد من المسؤولين عن قطاع الطاقة الكهربائية في وزارة الكهرباء والمساهمون والخبراء في المشروع.

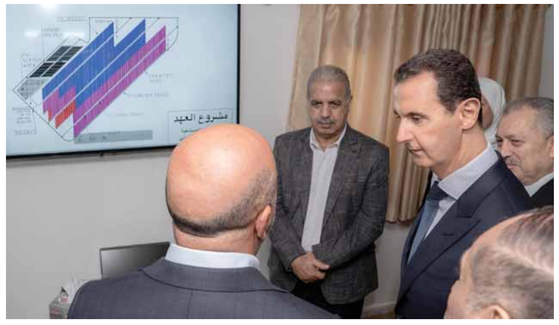

سورية تحتاج إلى رجال أعمال حقيقيين وليس جامعي أموال وعاقدين للصفقات..

الوطن

مع افتتاح المرحلة الأولى من مشروع الطاقة الكهروضوئية في مدينة عدرا الصناعية والذي سيولد عند انتهائه ١٠٠ ميغاواط ستضاف تباعاً إلى الشبكة الكهربائية، ما يعني أنه سيستفيد منها كل السوريين وفي كل القطاعات وخاصة الإنتاجية، بات الطرح الذي يفرض نفسه، والذي لا بد أن نخطط له، ونطمح إليه يتمحور حول نماذج الاستثمار في سورية والتفكير الاستثماري وخاصة في هذه المرحلة التي تحتاج فيها سورية إلى مستثمرين حقيقيين، لا جامعي أموال أو عاقدين صفقات على غرار أغلبية من يطلقون على أنفسهم في هذه الأوقات لقب «رجل أعمال».

لنتوقف قليلاً عند كلام السيد الرئيس بشار الأسد في إطلاق هذا المشروع وإشاراته المتعددة عن نماذج الاستثمار في سورية ولماذا اعتبر هذا المشروع أنموذجاً لتفكير ونمط استثمار جديد، وما الرسائل التي أراد رئيس الجمهورية إيصالها إلى المستثمرين في سورية.

بداية ليس بجديد اهتمام الرئيس الأسد بالقطاعات الإنتاجية في سورية وضرورة ضمان استمرارها بالإنتاج لما توفره من وظائف وخبرات، وقطع أجنبي للمنشآت التي تصدر منتجاتها أو التي تنتج بدائل عن المواد المستوردة، وسبق له أن زار عدة مدن صناعية واستمع إلى معوقات الصناعيين ووجه الحكومة بإيجاد الحلول وفقاً للإمكانات المتاحة وفي كلام الرئيس الأسد إشادة دائمة بكل صناعي بقي في سورية وبقي مستمراً بالإنتاج وصمد في وجه العقوبات الدولية، رافضاً مغادرة سورية ومغادرة منشآته والاستسلام أمام الضغوطات الاقتصادية.

لكن رسائل الخميس الماضي كانت تستهدف المسؤولية المجتمعية والوطنية للمستثمرين في سورية، وضرورة توجيه الاستثمار بحيث ينعكس على كل المجتمع لا على جيوب المستثمر فقط، ومن هنا كان وصف سيادته هذا المشروع بالنموذج الاستثماري لما سيكون له من منعكسات ملموسة على كل سورية وليس على المستثمرين فيه فقط، وهو على غرار أي مشروع استثماري، أي أنه رابح بكل تأكيد لكن ليس على المدى القريب بل البعيد، لكن مع كل مرحلة من مراحل تطوره وتوليد مزيد من الطاقة، سيسمح هذا المشروع لباقي المشاريع بالتطور وسيوفر مزيداً من فرص العمل داخله وفي عموم سورية.

فالمقصود بالطرح الجديد هو أن يفكر «رجال الأعمال» والتجار والصناعيون وأصحاب المال، بمشاريع تعود بالنفع على سورية وعموم السوريين، لا أن ينحصر تفكيرهم بالمشاريع الصغيرة ذات الربح المضمون والتي يستعيدون من خلالها رأسمالهم خلال أشهر قليلة من دون أن يتحملوا أي مسؤولية اجتماعية أو وطنية، ومن دون أن يكون لمشاريعهم هذه أي تأثير على عامة الناس.

فالمطلوب اليوم ليس استثمار مركز تجاري وإعادة بيعه محاضر وتحقيق الأرباح، وليس استثمار مطعم جاهز وإعادة ترميمه ليصبح منشأة تدر المال على أصحابها، قد يكون البعض بحاجة إلى هذه المشاريع، لكن لا يمكن بأي حال من الأحوال إطلاق مصطلح رجل أعمال أو تاجر على هؤلاء «المستثمرين» الذين هم أقرب إلى جامعي الأموال أو عاقدين للصفقات وهؤلاء وفي هذا الوقت تحديداً، سورية ليست بحاجة لهم بقدر ما هي بحاجة لرجال أعمال حقيقيين يستثمرون أموالهم في مشاريع هدفها تخفيف معاناة الناس، والتخفيف من عجز الموازنة وتوفير القطع الأجنبي، وهذا يتم من خلال مشاريع ضخمة مثل مشاريع توليد الطاقة، ومشاريع إنتاج المواد المستوردة، والمشاريع الزراعية العملاقة، ومشاريع البنى التحتية.

فرجال الأعمال اليوم تقع على عاتقهم مسؤوليات جسيمة ومنها المسؤولية الوطنية والوعي الاستثماري حيث يكونون سنداً لمؤسسات الدولة ورديفاً لها، فهذه المسؤولية تقع على جميع القطاعات العام والخاص والمشترك وليس على الدولة فقط، وفي هذه الأوقات المسؤولية تكون مضاعفة على أصحاب المال، أي إنه من غير المعقول أن تكون البلد تعاني من مشاكل كبيرة في بناها التحتية وقطاع الخدمات، ويكون توجه البعض من رؤوس الأموال نحو المشاريع الاستهلاكية فقط!!

طرحنا هذا الأنموذج من «رجال الأعمال» لنقارنه مع مجموعة رجال الأعمال الحقيقيين الذين جمعوا المال فيما بينهم وأسسوا لمشروع عدرا الصناعية لإنتاج الطاقة والذين يدركون أنهم لن يستردوا رأسمالهم في القريب العاجل، لا بل يحتاج ذلك إلى سنوات طويلة، لكنهم بادروا وعملوا وأسسوا وغطوا في العمل فكانوا أنموذجاً لرجال الأعمال المخلصين لوطنهم ولمجتمعهم.

فسورية اليوم وأكثر من أي وقت مضى بحاجة إلى رأس المال الشجاع الوطني المؤمن بمستقبل سورية وبتعافي سورية، رأس مال هدفه الاستثمار في سورية ومن أجل سورية والسوريين، وهذا هو الطرح الذي يجب أن نعمل عليه اليوم لنبني تكتلات مالية تستثمر في المشاريع الحيوية يكون هدفها وطنياً وربحياً في الوقت ذاته، لا أن يكون فقط استهلاكياً ويشكل نزيفاً لموارد الدولة التي تحتاج اليوم لكل أبنائها في الداخل والخارج من أجل أن ينهضوا بسورية ويعيدوها كما يريد السيد الرئيس أفضل مما كانت عليه.

ما هي معادلة الكهرباء التي طرحها الرئيس الأسد؟

الوطن

معادلة الكهرباء التي أوضحها السيد الرئيس للمعنيين والمستثمرين وأجهزة الدولة وللمواطنين تقوم على أن أساس الكهرباء هو الكهرباء التقليدية التي تتولد من محطات التوليد البخارية أو الغازية، وهو ما تدعمه الدولة وتعمل على تأهيله، وهو ما يحصل حيث تم تأهيل مجموعة من المحطة الحرارية في حلب، والعمل جار على تأهيل المجموعات الباقية، وكذلك يتم العمل على إنشاء وتأهيل محطات في محافظات أخرى.

وذلك بالتوازي مع الذهاب باتجاه الطاقة البديلة (الكهروضوئية) كخيار إستراتيجي لنا في سورية، لكن تأثيره سيكون تراكمياً، وليس سريعاً.

مع التأكيد أن مسؤولية إنشاء مشاريع طاقة كهروضوئية تقع على عاتق القطاع الخاص (رجال أعمال، مستثمرين، صناعيين...)، والدولة تتعاون معهم في تقديم كل ما يلزم، وليست شريكة معهم في رأس المال، ويجب أن يتشارك رجال الأعمال فيما بينهم لإنشاء مشاريع طاقة كهروضوئية بمعنى أن يخرجوا من الاستثمار الفردي، ويتجهوا للاستثمار الجماعي الذي يسمح بإنشاء محطات طاقة كهروضوئية كبيرة تنتج كميات جيدة من الكهرباء.

مشروع الطاقة الكهروضوئية الذي زاره السيد الرئيس يوم الخميس في عدرا الصناعية يهدف لتوليد ١٠٠ ميغا واط من الكهرباء، وهو حجم جيد ومهم قياساً لوضع الكهرباء في سورية، وهو يجري بالتشارك بين مجموعة من رجال الأعمال، وبالتالي هو أنموذج واقعي للتشارك بين رؤوس الأموال، وهذا المشروع هو أنموذج للاستثمار الحقيقي، بمعنى أن هذا الاستثمار يلبي المجالات التي يحتاجها المجتمع والمواطنون، وهو يدعم اتجاه الدولة في مساعيها لسد العجز في تأمين الكهرباء وهذه مسؤولية الجميع، وهو استثمار أفضل من الاستثمار في الجوانب الاستهلاكية أو الكمالية.

ولعل الفكرة الأساسية أن يتخلى رجال الأعمال وأصحاب المال عن مجرد التفكير بالمشاريع التي تحقق الفائدة الجوهرية للمواطنين، وبالوقت نفسه تحقق لهم الربح الذي ليس بالضرورة أن يكون سريعاً.